

جامعة العلوم الإسلامية العالمية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة

من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان - الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية

د. مها رياض عمر عبدالله*

* دكتوراه في فلسفة الاقتصاد والمصارف الإسلامية/ جامعة اليرموك، ٢٠١٠م، maha945@hotmail.com.

تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية

إعداد:

مهـــا رياض عمر عبدالله[*]

المقدمة:

يعيش عالمنا المعاصر ومنذ أواخر العام ٢٠٠٨ تداعيات أزمة اقتصادية مالية شـــديدة الخطـــورة اجتاحـــت اقتصاديات العالم بأسره الواحد تلو الآخر، وقد كانت الشرارة الأولى لاشتعال هذه الأزمة الماليـــة قـــد بـــدأت بانهيارات أسواق المال الرئيسية العالمية واستشراء حالة من الكساد في الاقتصاد الأمريكي وبقية الأنظمة الاقتصادية الرئيسية. وعلى إثر هذه الهزة الاقتصادية العنيفة التي ضربت أرجاء المعمورة بأسرها تعالت صيحات رجال المـــال والاقتصاد والسياسة مطالبة بالتدخل المباشر والسريع للدول والحكومات ولصندوق النقـــد الـــدولي باســـتخدام مصادرها وأدواتها السياسية والمالية والنقدية لمجابهة هذه الأزمة والتصدي لتداعياتها، وإعادة الاســـتقرار للأوضـــاع الاقتصادية الدولية.

ويرى كثير من المراقبين لأداء صندوق النقد الدولي أنه، ومنذ إنشائه، قد وقف عاجزاً في كثير من الحـــالات عن حماية اقتصاديات أعضائه من التعرض لأزمات عنيفة، وعن مواجهة الأزمات المالية العالمية بالشكل المؤمل منه، وكذلك هو الحال في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة. ولذا يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء علـــى دور صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وما استخدمه من آليات ووســـائل وأدوات لمســـاعدة أعضائه في مواجهتها ومعالجة تداعياتها، كما سيسعى لرصد تأثير الأزمة المالية العالميـــة المعاصـــرة علـــى مكانـــة الصندوق وإدارته ونشاطاته والتوقعات المستقبلية له. ومن جانب آخر، يهدف البحث لتقديم تقييم إسلامي لأداء صندوق النقد الدولي ومواقفه إبان الأزمة المالية المعاصرة.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو غاية ملحة وهدف جوهري من أهداف النظام الاقتصادي أيا كان نوعه، وقد تضافرت الجهود الدولية لأجل إرساء قواعد سياسات اقتصادية مالية ونقدية عالمية تكفل تحقيق هذه الغايـــة كأرضية وأساس صلب تركن إليه النظم الاقتصادية المختلفة لتنطلق نحو تحقيق النمو والازدهار والرفاه والعدالـــة، وعليه فإن غياب هذه القاعدة تهدم كل جهود التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي. من هنا تتضح أهميـــة هـــذا البحث، حيث أن صندوق النقد الدولي يُعَدُّ ممثل السياسة النقدية العالمية وأحد أقطاب الإدارة الاقتصادية الدوليـــة لذا فلابد من إجراء تقييم دوري لأداء هذا الصندوق ونجاحاته وإخفاقاته. كذلك فإن المجتمع الإســـلامي بحاجـــة ماسة للتثبت من مدى مواءمة نشاطات الصندوق وعملياته مع الأحكام الشرعية الإسلامية، والتعرف على التقييم الشرعي الإسلامي للصندوق كمؤسسة دولية اقتصادية تلعب دوراً حيويا في إدارة الاقتصاد العالمي، وتنطوي تحت إمرتها العديد من الأنظمة الاقتصادية للدول الإسلامية الأعضاء لدى الصندوق.

وسيعتمد هذا البحث منهجاً تحليلياً موضوعياً يتم من خلاله جمع ما أمكن مما نُشر حول الأزمة المالية العالميـــة المعاصرة من تقارير إخبارية وبحوث ودراسات وإصدارات علمية مختلفة، ودراستها وتحليلها لأجـــل التوصـــل إلى تقديم قراءة اقتصادية موضوعية لأداء صندوق النقد الدولي خلال الأزمة. ثم تـــتم العـــودة إلى الأدلـــة الشـــرعية الإسلامية وكتب الفقه المالي الإسلامي للوصول إلى التقييم الاقتصادي الإسلامي لدور الصندوق وأدائـــه. ليقـــدم

[*] دكتوراه في فلسفة الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، ٢٠١٠م، maha945@hotmail.com.

البحث في نهاية المطاف تحليلا موضوعيا وقراءة شخصية تتبلور من خلالها نتائج البحث وتوصياته. ويكون ذلك من خلال المباحث التالية:

١. تعريف بصندوق النقد الدولي.
٢. تعريف بالأزمة المالية العالمية المعاصرة.
٣. آليات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية.
٤. تأثير الأزمة المعاصرة على صندوق النقد الدولي.
٥. تقييم اقتصادي إسلامي لدور صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية.

تعريف بصندوق النقد الدولي:

نشأة صندوق النقد الدولي وغاياته

يعرف النظام النقدي الدولي على أنه مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقيات والأعراف الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، كما تمثل الشكل الغالب الذي تستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة[١]. وهناك نظامان دوليان تجدر الإشارة لهما في هذا المجال هما: نظام الذهب، ونظام بريتون وودز الذي طُبق بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان الاقتصاد الأمريكي يعمل بكامل طاقته وبكفاءة كبيرة، في حين كانت معظم البلاد المتحاربة قد خرجت من الحرب محطمة بدرجات متباينة، فجاءت المبادرة الأمريكية بوضع مشروع لأمم متحدة تبدأ أعمالها فور استعادة السلام، وكانت الأجنحة المالية للأمم المتحدة هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[٢]. وقد أكدت بنود اتفاقية بريتون وودز على أن الصندوق هو "وسيلة لتحقيق الاستقرار، وليس وكالة لدعم التنمية الاقتصادية"[٣].

موارد صندوق النقد الدولي:

يحصل الصندوق على موارده المالية من مصدرين أساسيين هما: اشتراكات الدول الأعضاء التي تلتزم بدفع حصص مالية معينة كشرط للعضوية في الصندوق[٤]، والاقتراض من الدول الأعضاء من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، إلا أنه لا يمكن إلزام أي عضو بتقديم القروض إلى الصندوق[٥].

إدارة صندوق النقد الدولي:

تتوزع السلطات والمسؤوليات في الصندوق على النحو التالي:

١. مجلس المحافظين: ويعد "الهيئة العليا في الصندوق"[٦]، وهو "بمثابة السلطة التشريعية"[٧].

---

[١] تادرس، صبحي، نعمة الله، أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، عمّان: الدار الجامعية، ١٩٩٠م، ص٣٤.
[٢] رولف، سيدني، بيرتل، جيمس، **العجلة الكبرى أو النظام النقدي الدولي**، ترجمة راشد البراوي، ط١، القاهرة: مكتبة الوعي العربي، ١٩٧٣م، ص٩١-٩٢.
[٣] علي، عبدالمنعم سيد، حبيب، عبدالرحمن، **نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية**، ط١، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥م، ص ١٨.
[٤] بكري، كامل، **الاقتصاد الدولي**، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨م، ص٢٦٦.
[٥] ليريتو، ماري، **الصندوق النقدي الدولي ودول العالم الثالث**، ترجمة هشام متولي، ط١، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٣م، ص ٤٤.
[٦] مجيد، ضياء، **الاقتصاد النقدي-المؤسسة النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٨م، ص٣١١.
[٧] عجام، ميثم، **التمويل الدولي**، عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص١٩٣.

٢. المجلس التنفيذي: وهو الجهة المسئولة عن تسيير الأعمال اليومية للصندوق وإدارة شؤونه[٨]، وهو أعلى جهاز لصنع القرارات في الصندوق.

٣. المدير العام ونوابه: ويعد المدير العام رئيساً لهيئة الموظفين ورئيساً للمجلس التنفيذي، ويعينه على أداء عمله ثلاثة نواب يتقاسمون مهام الإشراف على علاقات الصندوق مع الدول الأعضاء ويرأسون اجتماعات مختارة للمجلس التنفيذي، ويشرفون على عمل هيئة الموظفين في مجالات معينة[٩].

٤. خبراء الصندوق: وهم نخبة من الخبراء في شتى المجالات الاقتصادية، يختارهم ويُعَيِّنُهم المدير العام ونائبيه، وتوكل إليهم مهمة مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار وفق أسس علمية موضوعية مدروسة[١٠] عبر متابعة وتحليل الأوضاع الاقتصادية الدولية.

٥. كادر الموظفين: يعمل في الصندوق نحو ٢٨٠٠ موظفاً معظمهم اقتصاديون، ينتمون إلى ١٣٣ بلداً، وهم موظفون دوليون مسئولون أمام الصندوق وليس تجاه سلطات بلادهم[١١].

أدوات وآليات صندوق النقد الدولي:

يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيق غاياته باستخدام آليات ووسائل مختلفة تتمثل بالآتي:

١. الرقابة والإشراف والإرشاد: فيراقب الصندوق "السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء" ويرصد "الاقتصادات القطرية والإقليمية والعالمية لتقييم ما إذا كانت السياسات متسقة مع مصالح المجتمع الدولي وليس مع المصالح الخاصة للبلدان المعنية فحسب"[١٢].

٢. تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء: وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية للمسئولين في الحكومات والبنوك المركزية في الدول الأعضاء، والزيارات الميدانية لخبرائه إلى البلدان الأعضاء وعقد اللقاءات والمشاورات مع المسئولين والمعنيين لدى الدول الأعضاء.

٣. تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء: وذلك بتوفير التمويل المؤقت للدول الأعضاء لمساعدتها في حل مشكلاتها المتعلقة بموازين مدفوعاتها، أو لدعم سياساتها التصحيحية والإصلاحية الهيكلية. ويؤكد الصندوق بأنه ليس بنكاً تنموياً أو وكالة للمعونة وإن آلية الإقراض التي يستخدمها إنما هي أداة لمعالجة مشكلات اقتصادية لدوله الأعضاء سعيا وراء تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بشكل عام، ولذا فإن قروض الصندوق تتسم بعدد من الخصائص منها[١٣]:

أ) تُقدم القروض للدول الأعضاء لمساعدتها على حل مشكلات ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، وليس من أجل تمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.

ب) هي قروض مشروطة بتبني البلد العضو تطبيق سياسات اقتصادية تنطوي على التزامات معينة، وتُصرف على مراحل مرتبطة بتنفيذ البلد العضو هذه الالتزامات.

ج) يختلف سعر الفائدة على القروض باختلاف البلد المقترض.

---

[٨] أبو شرار، علي، **الاقتصاد الدولي–نظريات وسياسات**، ص٤٩٦.
[٩] أنظر **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي للعام ٢٠٠٧ إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع**، ص٦١.
[١٠] عجام، ميثم، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص١٩٦.
[١١] أنظر موقع صندوق النقد الدولي الصفحة التالية: http://**www.imf.org**/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#who.
[١٢] أنظر **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي للعام ٢٠٠٩–مكافحة الأزمة العالمية**، واشنطن، ص٤١.
[١٣] أنظر موقع صندوق النقد الدولي الصفحة التالية: http://**imf.org**/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm.

سياسات صندوق النقد الدولي مع الدول الأعضاء:

عرف مطلع الثمانينات من القرن العشرين أزمة اقتصادية خانقة أصابت العديد من الدول النامية وخاصة غير النفطية، وعُرفت بأزمة الديون الخارجية[14]، وقد دفعت هذه الأزمة الصندوق نحو طرح "مجموعة مركبة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، تتفاعل مع بعضها في علاقات تبادلية، تستهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية"[15] عرفت ببرامج الإصلاح الهيكلي، وقد ارتكزت هذه البرامج على عدد من المحاور أهمها: خصخصة القطاع العام، والسعي لاستقدام الاستثمارات الأجنبية، وانتهاج سياسات مالية تقشفية، وإجراء تعديلات ضريبية، وتعديل أسعار الصرف.

ويذكر في هذا السياق أنه وبالرغم من أن برامج الصندوق عُرفت ببرامج الإصلاح الهيكلية إلا أن نتيجة تطبيق هذه البرامج لم تأت دائماً بالخير المنشود للدول التي قامت بتطبيقها، بل إنها تسببت في إدخال بعضها في أزمات جديدة كما تُظهر الوقائع الفعلية.

تعريف بالأزمة المالية العالمية المعاصرة:

لم تحظ أزمة مالية أو اقتصادية كبرى في التاريخ الحديث بمثل ما حظيت به الأزمة المالية العالمية المعاصرة من تنظير وتحليل، كما لم تتخذ أية أزمة سابقة من المظاهر والأبعاد ما اتخذته الأزمة المعاصرة. وإن الاشتباك القائم في هذه الأزمة بين الأسباب والنتائج، وبين الفكر والعمل، وبين الحقيقي والوهمي، يجعلها بلا شك أزمة متفردة في التاريخ الاقتصادي.

ماهية الأزمة المالية العالمية المعاصرة ومسبباتها:

يشير مصطلح الأزمة المالية العالمية المعاصرة إلى الأزمة التي اشتعلت شرارتها الأولى أواخر العام ٢٠٠٨ وتمثلت بانهيار سوق المال الأمريكية وما تبعها من توال لانهيار أسواق المال الرئيسية العالمية، وإشهار إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية والإنتاجية العالمية الكبرى، وما نتج عنها من كساد كبير بقي حتى منتصف العام ٢٠١٠ يخيم على أنحاء العالم أجمع، وبطالة استشرت بسرعة كبيرة في كل دول العالم. وهي أزمة مصرفية من جهة، وأزمة ائتمان من جهة أخرى، وهي أزمة عجز الأدوات الرقابية والتنظيمية وعدم القدرة على رصد مواقع الخطر من جهة ثالثة، وبغض النظر عن توصيفها فهي بلا شك أزمة ضربت أسس الاقتصاد الرأسمالي ومبادئه وأظهرت عجزه عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مدى زمني طويل وبشكل آمن وفاعل.

سمات الأزمة المالية العالمية المعاصرة وتداعياتها:

إن المفجع حقيقة في هذه الأزمة أنها حدثت في وقت تجذرت فيه قواعد العولمة، الأمر الذي أدى بصورة فورية إلى انتشار تداعياتها إلى كل أرجاء الأرض في وقت واحد، وعلى نحو غير مسبوق، الأمر الذي جعلها أزمة عالمية بحق، بل إن تداعياتها قد شكلت بالنسبة لبعض الاقتصاديات قضية بقاء أو فناء.

---

[14] جاي، دارام، **صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب**، ترجمة مبارك علي عثمان، ط١، القاهرة: مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣م، ص١١٠.

[15] أيوب، سميرة، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي–دراسة تحليلية تقييمية**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٠م، ص٣.

وعلى الرغم من أن الشرارة التي أوقدت الحريق الكبير انطلقت من أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلا أن ما كشفت عنه بقية مظاهر هذه الأزمة توثيق تاريخي لمستوى ما يقوم عليه البناء الرأسمالي من هشاشة ورمال متحركة. إن الانهيار السريع والمتتالي للرموز المالية الشامخة في الاقتصاد الرأسمالي وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال أسابيع قليلة قد دلل بصورة قاطعة على أن الانتفاخ المبهر للأصول في هذه المؤسسات كان انتفاخاً خبيثاً لم يقم على أساس عادل أو مقنع أو مبرر. إن "ظهور فقاعة ضخمة في أسعار الأصول، لا سيما في قطاع المساكن، وتراكم قدر هائل من المخاطر في الجهاز الرسمي وخارجه" هو نتيجة الافتراض الخاطئ بأن "الانضباط في الأسواق المالية من شأنه القضاء على السلوكيات المندفعة وأن الابتكار المالي يعمل على توزيع المخاطر وليس تركيزها"[١٦]، وإن هذه الفقاعة كانت تخفي جبالاً من المخاطر النظامية وبدرجة غير معهودة في أدبيات التحليل التقليدي بين العائد والخطر، وقد كان ذلك شهادة ساطعة على قصور مخجل من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في أعتى النظم الرأسمالية عن فهم حقيقة المشهد الاقتصادي الذي أنيط بهم بناءه ورعايته ورقابته، لقد جرفتهم دواعي النفعية البحتة والبحث عن الربحية إلى النوم في فراش وثير من الثقة بأن كل شيء لابد أن يسير على مايرام، وأن الفكر الرأسمالي الخلاق وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية قادر على مواجهة أية معوقات أو مشاكل على الطريق، وإن آلية السوق واليد الخفية قادرة على تصويب أي خلل بشكل تلقائي دون الحاجة إلى تدخل حكومي، وأن ابتكارات الهندسة المالية وما أبدعته من مشتقات مالية وأدوات حديثة قادرة على تحقيق الربح الوفير بهامش من الخطورة متدن إلى أقصى درجة. وقد أدى مثل هذا الشعور إلى التمادي في البحث عن الأرباح العالية مع التهاون في التحوط من المخاطر المختلفة فوصلت إلى أرقام فلكية تقدر بعشرة تريليونات بحسب تقديرات بعض الخبراء، وهو رقم يقترب من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي الأمريكي. وبأي مقياس أو معيار للأمان أو السلامة المالية فإن ذلك يعني تجاوز كل الخطوط الحمراء التي يستند إليها العاملون في مناهج التحليل المالي، ناهيك عن تجاهلها التام لمعايير بازل (١) و(٢).

آليات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية:

إن تقييم أداء الصندوق إبان الأزمة يقتضي تقصي الكيفية التي استخدم بها أدواته وآلياته المتاحة له بالفعل لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهتها ولأجل إعادة الاستقرار الاقتصادي للمنظومة الاقتصادية الدولية ككل، وهذا ما تتناوله السطور التالية بإيجاز.

دور الصندوق في الرقابة والإشراف قبل تفجر الأزمة:

اتضح مما سبق أن الرقابة والإشراف على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء منفصلة ومجتمعة هو من صميم عمل الصندوق ووسيلته الأولى لتحقيق أهدافه وغاياته، والمتتبع للإشارات الأولى للأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة وفق مؤشرات الاقتصاد الكلي، يمكنه ببساطة أن يسجل تساؤلا منطقيا كبيرا حول مدى نجاح الصندوق في أداء هذا الدور. وفي واقع الحال تشير العديد من الدراسات إلى أنه من الممكن عمليا التنبؤ بقرب حدوث أزمة اقتصادية، حيث أن "الارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية، العجز في الحساب الجاري، التوسع في الائتمان المحلي،

[١٦] **دروس في الأزمة– صندوق النقد الدولي يحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية**، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، ٦ مارس ٢٠٠٩، ص٢.

الزيادة في عرض النقد بالمعنى الواسع، وارتفاع المديونية الأجنبية وارتفاع حصة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل نحو الداخل وهبوط معدل النمو الاقتصادي والتقلب في أسعار الفائدة الدولية هي في الغالب مؤشرات تدل على تعرض بلدان عديدة...إلى أزمة مالية، ومعنى هذا أن هناك إمكانية للاعتماد على سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي للتنبؤ بوقوع الأزمات المالية قبل حدوثها"[١٧]، ولكن اندلاع الأزمة على النحو الذي جرى يؤكد وجود عنصر مفاجأة واضح في هذا الشأن يتمثل خصوصاً في حجم وحدة وتداعيات هذه الأزمة. ولعل صندوق النقد الدولي لم يكن استثناءاً في هذا الصدد. ولذا يثور سؤال مبرر مفاده: كيف أغفل الأسطول المجيش من خبراء الاقتصاد والمال لدى الصندوق مثل هذه الإشارات؟!، ولو كان الحال غير ذلك، وتبين أن الصندوق وخبراءه الجهابذة أمكنهم بالفعل رصد هذه الإشارات، فإنه سيثور هنا تساؤل آخر لا يقل أهمية عن سابقه، ألا وهو: لِمَ لَمْ يُنَبِّه الصندوق الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات وقائية ويقدم لهم الإرشادات الفنية اللازمة في هذا الشأن؟.

إنه لا يخفى على أحد بأن هذه الأزمة التي أطاحت أو كادت أن تطيح باقتصاديات عدة إنما جاءت شرارتها الأولى من رأس الاقتصاد العالمي، الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الدولة العظمى التي تتزعم العالم اقتصاديا وسياسيا منذ عقود، وفي واقع الحال فإنه من غير المتصور منطقيا أن يتمكن الصندوق برأسماله المتواضع نسبيا، أن يهب لنجدة الولايات المتحدة ماليا ليخرجها من أزمتها الاقتصادية التي تحولت بفعل العولمة والانفتاح الاقتصادي الدولي إلى أزمة للكوكب بأسره، إذ إن الولايات المتحدة هي في حقيقة الأمر المالك الأكبر لموارد الصندوق المالية، وهو يمثل بشكل أو بآخر أحد أذرعها الاقتصادية أو مؤسساتها الدولية، وإن كان يلبس الزي الدولي ويرفع شعار العالمية، وعليه فإن إمكانياته المالية هي بكل تأكيد تعجز عن مساعدة الولايات المتحدة في مثل هذه الأزمات التي تحتاج إلى عشرات بل مئات المليارات، لكن الملفت للانتباه، هو وقوف الصندوق عاجزا عن أداء دوره الرقابي والإشرافي بشكل كفؤ تجاه الولايات المتحدة الأمريكية قبل وقوع الأزمة، فتشير المعلومات المتوافرة إلى أن خبراء الصندوق لم يتنبهوا أو يُنَبِّهوا لقرب حلول الكارثة بشكل دقيق أو حاسم، الأمر الذي يعد فشلا ذريعا لهم، ومحطة مفصلية في مسيرة الصندوق لابد له من التوقف عندها ودراستها بعمق. وبالعودة إلى تصريحات الصندوق، وبياناته المعلنة بين الحين والآخر، يمكن الوقوف على إشارات محدودة وخجولة حول مؤشرات انهيار اقتصادي أمريكي وشيك، ومن ذلك على سبيل المثال تصريحا أصدره السيد دومينيك ستراوس مدير عام صندوق النقد الدولي في ٩ يونيو ٢٠٠٨ جاء فيه: إن التوقعات للاقتصاد الأمريكي تبقى تبعث على التحدي، ومن المرجح أن النمو سيكون بطيئاً ليس فقط في العام ٢٠٠٨ بل ٢٠٠٩ أيضا. وقال: أنا لست مطمئناً إلى البيانات المتفائلة المنشورة عن الربع الأول للعام ٢٠٠٨ التي تشير إلى أن الاقتصاد لم يتراجع، مشيراً إلى الأثر السلبي الذي قد ينجم عن التفاعل بين سياسات التقييد الائتماني وتراجع الطلب وبخاصة الإنفاق الاستهلاكي[١٨].

المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء لمجابهة الأزمة:

لقد عكف الصندوق منذ تفجر الأزمة على متابعة مشاوراته الثنائية والمتعددة الأطراف مع العديد من الدول الأعضاء لأجل تقديم المساعدات الفنية لها عبر توجيه سياساتها الاقتصادية والاطمئنان إلى حسن سير أدائها

[١٧] جميل، هيل عجمي، "الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد ١٩، عدد ١ (٢٠٠٣م)، ص١٩٧-٢٩٩.

[١٨] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/١٣٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٩ يونيو ٢٠٠٨.

الاقتصادي، فاستمر رجالات الصندوق وخبراؤه في إجراء زياراتهم ومباحثاتهم ومشاوراتهم مع العديد من الدول الأعضاء، ويمكن رصد هذه المتابعات الفنية للصندوق بالاطلاع على النشرات والبيانات الصادرة عن الصندوق في ختام هذه الزيارات والمشاورات ومنها النماذج التالية:

١. أدلى مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس في ٧ سبتمبر ٢٠٠٨، أي مع البدايات الأولى لتفجر الأزمة المالية العالمية المعاصرة بتصريح امتدح فيه الخطة الأمريكية الاقتصادية لمواجهة الأزمة التي أصابت مؤسسات الرهون العقارية Fannie Mae و Freddie Mac، وهما من كبرى مؤسسات الرهن العقاري الأمريكية وتعدان مؤسستين مركزيتين في الاقتصاد الأمريكي تختصان بحوالي ٥٠% من مجموع إصدارات الرهونات في السوق الأمريكية، معتبراً أن الخطة الاقتصادية الأمريكية ستساعد في دعم سوق الرهن العقاري وبالتالي الوضع المالي الاقتصادي ككل[١٩]. وفي سياق الحديث عن هذا التصريح تجدر الإشارة إلى أنه و الرغم من التحفظ الخجول على أداء الاقتصاد الأمريكي الذي أبداه السيد ستراوس في تصريح سابق تمت الإشارة إليه، وقبل تفجر الأزمة بأسابيع قليلة، إلا أن هذا التصريح الأخير يدل على أن الصندوق بقي مسانداً للسياسة الاقتصادية الأمريكية وداعما لها.

٢. أعلن الصندوق في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ في ختام زيارة أجراها مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس إلى مصر أنه تم التوصل إلى اتفاق "على ضرورة الحفاظ على زخم الإصلاح، الأمر الذي يشمل السيطرة على التضخم...يتعين أن تصدر سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف استجابة ملائمة وسريعة إزاء تزايد المخاطر التضخمية، ...وفي المرحلة المقبلة، سوف يكون من الضروري كبح الارتفاع الراهن في مستويات الدعم."[٢٠]

٣. أصدر مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٨ بياناً حول الأوضاع الاقتصادية في كوريا الجنوبية جاء فيه: أن الصندوق يرحب بالإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة الكورية لمواجهة الضغوطات المالية على كوريا، كغيرها من الدول بما فيها دول المنطقة، في الأسابيع القليلة الماضية، وتحديداً إعلان كوريا نيتها ضمان التزامات المصارف الخارجية، الأمر الذي سيجعل كوريا في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، ويساعد في تخفيف ضغوطات التمويل المحلية بالدولار[٢١].

٤. قامت بعثة من خبراء الصندوق خلال ٤–١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ بزيارة إلى بلغاريا لإجراء مشاورات حول الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وفي ختام هذه الزيارة أصدرت البعثة تصريحا جاء فيه: إن الاقتصاد العالمي يمر بحالة من التباطؤ سيكون لها أثر مزدوج على بلغاريا يتمثل في انخفاض الطلب الخارجي وهبوط التدفقات الخارجية، وفي مثل هذه الأوضاع الصعبة في البيئة الخارجية يجب أن تركز السياسة العامة للدولة على اكتساب ثقة الشعب ومتابعة السياسة الاقتصادية المتشددة التي انتهجتها في السنوات الماضية، وإن الفوائض المالية ضرورية للحفاظ على قيمة العملة وتعد درعاً لمواجهة المشاكل التي قد تظهر[٢٢].

٥. قامت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي خلال ٢٣ فبراير–٩ مارس ٢٠٠٩ بزيارة إلى كندا لإجراء مشاورات حول الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وفي ختام هذه الزيارة صرح رئيس البعثة السيد كارلوس كريمر بأن

---

[١٩] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٢٠٢ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٧ سبتمبر ٢٠٠٨.
[٢٠] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٢٠٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨.
[٢١] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٢٥١ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٨.
[٢٢] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٣٢٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

التدهور السريع في البيئة الاقتصادية الخارجية يؤثر على كندا بسبب علاقاتها الخارجية القوية فانخفضت صادراتها وإنتاجها المحلي، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع في الشهور القادمة، وبشكل عام فإن كندا مجهزة بشكل أفضل من العديد من الدول لمواجهة الإعصار العالمي المالي والكساد العالمي[٢٣].

٦. أصدر مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس في ٤ إبريل ٢٠١٠ في ختام زيارة أجراها إلى الأردن بياناً جاء فيه أن الاقتصاد الأردني قد أثبت أن "باستطاعته الصمود أمام أزمة الاقتصاد العالمي، بفضل المنهج الرقابي والتنظيمي الحذر في القطاع المالي" ورحب "بخطط السلطات لضبط الأوضاع على النحو المخطط من أجل تخفيف المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى الدين العام ورسوم خدمته وتباطؤ تقديم المنح الخارجية" مضيفاً أنه تم الاتفاق "على أن تيسير السياسة النقدية الذي بدأ مؤخراً هو إجراء ملائم لتنشيط الطلب المحلي"[٢٤].

وبرغم اهتمام خبراء الصندوق ورجالاته بتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عبر إجراء الزيارات والمشاورات مع الدول الأعضاء، وسعيهم الدائم لتقديم التوجيهات الفنية والإرشادات اللازمة للدول الأعضاء فيما يتعلق بسبل إدارة اقتصادياتهم، إلا أن هذه المساعدات الفنية من الصندوق لم تلق على الدوام التشجيع والترحيب من الخبراء الاقتصادين والسياسيين المتابعين والمعنيين، فلقد أشارت بعض الدراسات ولازالت تشير إلى أن الإرشادات الفنية المقدمة من الصندوق وبرامجه الإصلاحية المقترحة على وجه الخصوص على عدد من الدول الأعضاء، إبان الأزمات الاقتصادية السابقة لهذه الأزمة المعاصرة لم تحقق لها أية مكاسب ملموسة، بل على العكس، أدت إلى وقوعها في فخ المديونية الخارجية وإحداث اضطرابات اقتصادية داخلية قادتها إلى أزمات اجتماعية وسياسية، والحالات الماثلة في هذا الشأن كثيرة لا يتسع مجال هذا البحث للخوض فيها، لكن الأمر كثيرا ما كان يفسر بأن الصندوق يسعى عبر برامجه الإصلاحية في واقع الحال لتحقيق أهداف غير معلنة، وقيل أنه بات "واضحاً للعيان...أن الأهداف الحالية [للصندوق] ليست هي عند النشأة وبالتالي ليس بالأمر المستغرب إذا ما أضفنا ملاحظتنا إلى أن هذه البرامج جاءت في الأساس لحماية المؤسسات الغربية الدائنة...بإيجاز لازالت هذه المؤسسات تعبر عن الفكر الاقتصادي السائد في الدول الصناعية الكبرى وخصوصا الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية"[٢٥]، ولذا فقد كان المتصور من الصندوق أن يكون قد حذّر المسئولين الأمريكيين جدياً من احتمال حدوث مثل هذه الأزمة واقترح السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لتلافي وقوعها أو التخفيف من حدتها على الأقل، إلا أنه وقف عاجزاً تماما أمام هذه الأزمة ولم يسعف الولايات المتحدة على النحو المتوقع منه. ولذلك يمكن القول أن هذه الأزمة الأمريكية المنشأ والعالمية الانتشار، قد لفتت نظر رجالات الصندوق أنفسهم إلى ضرورة إجراء مراجعة جذرية أو هيكلية وظيفية لما هو مناط به وفق اتفاقية إنشائه.

المساعدات المالية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء لمجابهة الأزمة:

لقد مارس الصندوق دوره التقليدي في شأن تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء إبان الأزمة المعاصرة بالقدر الذي كان لازماً أن يقوم به ولو بالنسبة لعدد من الاقتصاديات، فقدم قروضاً أو تمويلات عاجلة لبعض الدول، ولا يمكن تصور أن يقدم الصندوق تمويلات بأكثر من ذلك لكل من يحتاج، فذلك يتطلب تمكين

[٢٣] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/٧٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ١١ مارس ٢٠٠٩.

[٢٤] أنظر **البيان الصحفي رقم ١٠/١٣٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٤ إبريل ٢٠١٠.

[٢٥] طالب، عبدالله محسن، "تطورات سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه البلدان النامية"، **مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية،** مجلد ٧، عدد ١٣ (يناير ١٩٩٢م) ص٨٢-٨٥.

الصندوق أولاً من مصادر تمويلية مناسبة لم تكن في متناوله فعليا عند تفجر الأزمة، وهو ما أشـــارت إليـــه قمـــة مجموعة العشرين G20 في إبريل من العام ٢٠٠٩.

وللتعرف بشكل أكثر دقة على مساعدات الصندوق المالية المقدمة للدول الأعضاء لمساعدتهم علـــى مجابهـــة الأزمة أو لمواجهة تداعياتها بعد عدة شهور يمكن رصد النماذج التالية:

١. أعلن الصندوق في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨ أنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم مـــع أيســـلندا لـــدعم برنـــامج اقتصادي تعتزم أيسلندا البدء بتنفيذه لإعادة الثقة في قطاعها المصرفي وإعادة الاستقرار لعملتها المحلية مـــن خـــلال إجراءات اقتصادية مشددة، وتبلغ قيمة الدعم المالي الذي يعتزم الصـــندوق تقديمـــه حـــوالي ٢,١ بليـــون دولار أمريكي[٢٦]. وقد أقر المجلس التنفيذي للصندوق منح هذا التسهيل الائتماني في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨ ليقدم لأيســـلندا بموجب إجراءات آلية التمويل السريع الطارئ[٢٧].

٢. أعلن الصندوق في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ التوصل لاتفاق مبدئي مع حكومة باكستان على العناصر الأساسية لبرنامج اقتصادي لدعم الحكومة سيتم من خلاله تقديم دعم مالي لباكستان يبلغ حوالي ٧,٦ بليون دولار أمريكي بموجب إجراءات آلية التمويل السريع الطارئ[٢٨]. وقد تم إقرار هذا الاتفاق في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨ أي بعـــد نحـــو تسعة أيام فقط، حيث أعلن الصندوق ذلك موضحاً أن برنامج الدعم هذا يسعى لتحقيق هدفين جوهريين همـــا: إعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد من خلال إتباع سياسة اقتصادية كلية متشددة، وتأمين الاســـتقرار الاجتمـــاعي وتقديم الدعم المناسب للفقراء والجماعات الضعيفة في باكستان[٢٩]. ويذكر في هذا السياق أن الصـــندوق، ومـــن خلال جميع مراجعاته الدورية لأداء حكومة الباكستان الاقتصادي خلال الأشهر التالية لمـــنح التســـهيل ومـــدى التزامها بالبرنامج الاقتصادي المقترن بمنحه، عكف على منحها تساهلاً في شأن تطبيق بعض المعايير المتفق عليها[٣٠]، كما أعلن في ٧ أغسطس ٢٠٠٩ أن الباكستان ستكون من الدول الأعضاء المستفيدة من التخصـــيص المقتـــرح لحقوق السحب الخاصة بما سيدعم من احتياطياتها الدولية فور إقراره[٣١].

٣. أعلن الصندوق في ٢٥ مارس ٢٠٠٩ أنه تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة رومانيا على تقديم تسهيل مالي لها لدعم برنامجها الاقتصادي الرامي إلى تقوية السياسة المالية في البلاد والتقليل من الاحتياجـــات الماليـــة للدولـــة وتعزيز قدراتها الذاتية على المدى الطويل، ويبلغ هذا التسهيل نحو ١٧,٥١ بليون دولار أمريكي[٣٢]. وأقر الصندوق في ٤ مايو ٢٠٠٩ منح هذا التسهيل الائتماني موضحاً بأنه سيكون مقترناً بدعم مالي دولي متعدد الأطراف يسهم فيه كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاســـتثمار الأوروبي والمؤسسة المالية الدولية، ليبلغ مجمل الدعم المقدم إلى رومانيا نحو ٢٦,٤ بليون دولار أمريكي[٣٣].

---

[٢٦] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٢٥٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨.
[٢٧] أنظر **البيان الصحفي رقم 08/296 الصادر عن صندوق النقد الدولي** في 19 نوفمبر ٢٠٠٨.
[٢٨] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٢٨٥ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨.
[٢٩] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٣٠٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨.
[٣٠] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/١٠٠ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٣٠ مارس ٢٠٠٩، و**البيان الصحفي رقم ٠٩/٢٨١ الصادر عـــن صندوق النقد الدولي** في ٧ أغسطس ٢٠٠٩، و**البيان الصحفي رقم ٠٩/٤٨٠ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٣ ديســـمبر ٢٠٠٩، و **البيان الصحفي رقم ١٠/١٩٨ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ١٤ مايو ٢٠١٠.
[٣١] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/٢٨١ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٧ أغسطس ٢٠٠٩.
[٣٢] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/٨٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٥ مارس ٢٠٠٩.
[٣٣] أنظر **البيان الصحفي رقم 09/148 الصادر عن صندوق النقد الدولي** في 4 مايو ٢٠٠٩.

٤. أعلن الصندوق في ١٧ إبريل ٢٠٠٩ موافقته على تقديم تسهيل ائتماني يبلغ حوالي ٤٧ بليون دولار أمريكي للمكسيك بموجب خط الائتمان المرن لتكون المكسيك بذلك أولى الدول الأعضاء المستفيدة من هذا النوع من التسهيلات[٣٤]، والذي أقره الصندوق في ٢٤ مارس ٢٠٠٩ واعتبره تعديلاً جوهريا في الإطار الإقراضي للصندوق وتغيراً هاماً في آلية الإقراض لديه تجعلها أكثر مرونة وتساعده في الاستجابة بكفاءة أكبر لاحتياجات الدول الأعضاء لتحصل على الدعم المالي الذي تحتاجه بالخصوص في هذا الوقت من الأزمة المالية العالمية لمساعدتهم على تجاوز الأزمة والعودة إلى مسار النمو المستمر بحسب ما أوضح السيد ستراوس المدير العام للصندوق، وهو مُخصص للدول الأعضاء ذات سجل التعاملات الجيد مع الصندوق[٣٥]. كذلك فإن هذا التسهيل الائتماني يعد الأكبر الذي يقدمه الصندوق طيلة تاريخه حتى ذلك الحين، بحسب ما أوضح النائب الأول للمدير التنفيذي والرئيس بالوكالة للمجلس التنفيذي للصندوق السيد جون لبسكي، ومن جانبها فقد أعلنت المكسيك أنها تعتزم اعتبار هذه الاتفاقية على أنها إجراء احتياطي ولا تعتزم الاستفادة من هذا التسهيل مباشرة[٣٦].

٥. أعلن الصندوق في ٢٩ مايو ٢٠٠٩ أنه تمت الموافقة على تقديم تسهيل ائتماني لتنزانيا يبلغ حوالي ٣٦٦ مليون دولار أمريكي بموجب تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية وذلك لمساعدتها على مجابهة الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة[٣٧].

٦. إذا ما اعتبرت أزمة اليونان، والتي بات يطلق عليها أزمة الديون السيادية، هي من تداعيات الأزمة المالية المعاصرة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الصندوق استمر في محاولاته تقديم الدعم المالي للدول للخروج من تداعيات الأزمة المعاصرة فأعلن الصندوق في ٢ مايو ٢٠١٠ عزمه دعم البرنامج الإصلاحي الاقتصادي لليونان الذي أعدته الحكومة اليونانية بمبلغ يقدر بحوالي ٤٠ بليون دولار أمريكي، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، ليصل مجمل الدعم المالي المقدم لليونان من مختلف المصادر إلى حوالي ١٤٥ بليون دولار أمريكي[٣٨].

ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك عدداً من الدول الأعضاء لدى الصندوق اتخذت مواقف سلبية منه إبان الأزمة المعاصرة، وعزفت عن الاستفادة من دعمه المالي، ولعل من أبرز هذه الدول إندونيسيا، حيث رفضت إبان الأزمة المعاصرة الحصول على تسهيلات مالية من الصندوق بأي صورة من الصور، وذلك بسبب تعرض اقتصادها لأضرار فادحة نتيجة التزامها باتخاذ الإجراءات الإصلاحية التي أوجبها الصندوق كاشتراط أساسي لحصولها على الدعم المالي اللازم أثناء أزمة النمور الآسيوية. ويتجلى الموقف الإندونيسي السلبي بوضوح عبر ما أدلى به عدد من كبار المسئولين الإندونيسيين من تصريحات، ومن ذلك ما أعرب عنه الرئيس الإندونيسي سوسيل بامبانغ يودهويونو خلال قمة مجموعة العشرين G20 التي عقدت في واشنطن في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ حيث أكد أن "إندونيسيا لن تتبع وصفة صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية" وأضاف "ما زال علينا أن نستخلص الدروس من تلك التجربة [في إشارة إلى تجربة الاقتراض من الصندوق إبان أزمة النمور عامي ١٩٩٧–١٩٩٨]"[٣٩]، وما نُقل عن ريزال راميل وزير المالية الإندونيسي السابق في لقاء أجراه مع وكالة إنتر بريس سيرفس

---

[٣٤] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٢٥٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨.
[٣٥] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/٨٥ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٤ مارس ٢٠٠٩.
[٣٦] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٨/٢٥٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨.
[٣٧] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/١٩٠ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٩ مايو ٢٠٠٩.
[٣٨] أنظر **البيان الصحفي رقم ١٠/١٧٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢ مايو ٢٠١٠.
[٣٩] ماركار، مروان ماكان، **إستناداً لتجربتها معه اثناء الأزمة الآسيوية الكبرى: إندونيسيا لصندوق النقد الدولي: لا نريد قروضك!**، مقال منشور على المواقع الإلكترونية التالية: http://**www.ipsinternational.org/**arabic/print.asp?idnews=1382 ، و

من قوله أن "دور صندوق النقد الدولي منذ عشر سنوات أسهم في غمس الأزمة أعمق مما كان ينبغي...إندونيسيا لا تريد تناول نفس الدواء مرة أخرى"[٤٠].

تأثير الأزمة المعاصرة على صندوق النقد الدولي:

على الرغم من حدوث أزمات مالية واقتصادية كبرى قبل وقوع الأزمة المعاصرة إلا أن ذلك لم يدفع صندوق النقد الدولي لإجراء مراجعة جذرية أو هيكلية وظيفية لما هو مناط به وفق اتفاقية إنشائه، ذلك أن تلك الأزمات كانت تقع إما داخل بلد واحد كالمكسيك أو البرازيل، أو داخل إقليم معين كما حدث في جنوب شرق آسيا مع نهاية التسعينات، إضافة إلى أن هذه الأزمة قد وقعت في أكثر الاقتصاديات العالمية تقدماً، وبالتالي فإن تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمات السابقة قد بقي إلى حد كبير محصوراً في مجال تقديم أو توفير الائتمان العاجل بصورة منفردة أو بالتعاون مع دول قوية اقتصاديا أو مؤسسات دولية، إضافة إلى تعميق جهود الاستشارات السنوية، واقتراح برامج إصلاح للدول النامية تحديداً، وهو ما لم يمس بصورة جوهرية الفلسفة العامة أو آليات التدخل والأدوات التي يستخدمها الصندوق، ولم يؤد إلى تحميله أية أعباء مرهقة ماليا أو معنويا، بل إن السيولة تكدست لدى الصندوق بأكثر مما تطلبته عمليات التدخل. لكن الأزمة المعاصرة قد غيرت جذرياً من ذلك كله، حيث أنها كانت من الضخامة وسرعة الانتشار بحيث استلزمت قدرات مالية وفنية ضخمة جدا تفوق بكثير قدرات الصندوق.

إن ما واكب الأزمة المعاصرة من تأثيرات على الصندوق يتجاوز كثيراً مجرد تمكينه تقديم القروض ليمس جوهرياً بناء الصندوق نفسه وأدواته ومسؤولياته، إضافة إلى دعم قدراته التمويلية بشكل هائل. وإذا كانت دراسات كثيرة قد أشارت تلميحاً أو تصريحاً إلى أن الصندوق الذي أنشأته الدول المهيمنة على اقتصاديات العالم جعلته كالمرابي الذي يستعد لمنح أمواله للمحتاجين مستغلا ضيق أحوالهم ليجني أرباحاً طائلة من وراء ذلك، وليصبح النظام الاقتصادي العالمي اليوم "يتم تنظيمه لجباية الديون وفوائدها"[٤١]، وإن الصندوق إن لم يكن كذلك فهو على أقل تقدير يستخدم "طرقاً مغلوطة"[٤٢] في تحقيق أهدافه المعلنة من إرساء لدعائم الاستقرار الاقتصادي ومساعدة الدول الأعضاء في تجاوز أزماتها الاقتصادية العابرة أو معالجة مشاكلها الهيكلية. إن ما أفرزته الأزمة المعاصرة هو ضرورة إحداث إعادة هيكلة شاملة في ما يمثله الصندوق من فلسفة وما يوضع بتصرفه من وسائل وسلطات باعتبار أن دافع الهيمنة الاقتصادية على العالم قد تراجع كثيراً وفقد بريقه عندما أصابت الأزمة المعاصرة قلب الاقتصاد الرأسمالي وعقله في الصميم.

لقد أصبح الهدف المعلن في جميع المناسبات والمنتديات الدولية هو دعم الاستقرار الاقتصادي العالمي بما يتطلبه ذلك من دعم مالي وتعديل فلسفي في كيان الصندوق وقدراته ووظيفته. ولقد تعالت وتعاظمت المطالبات الدولية بأن يحقق الصندوق ما يطمح إليه المجتمع الدولي ويتحول بعد هذه الأزمة من لاعب لمصلحة السياسة التي رسمتها

---

http://**www.egyptiangreens.com/**docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=12920&subcategoryid=262&categoryid=36.

[٤٠] المرجع السابق.

[٤١] زلوم، عبدالحي، **نذر العولمة**، ط٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م، ص١٤.

[٤٢] زيغلر، جان، ، **سادة العالم الجدد–العولمة–النهابون–المرتزقة–الفجر**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ٢٠٠٣م، ص١٧٤.

له الدول المهيمنة إلى لاعب لمصلحة الاقتصاد العالمي بعد أن فقدت الدول المهيمنة قدرتها علـــى إطفـــاء الحريـــق واستعادة الثقة المفقودة بين مختلف الأطراف، غنيها وفقيرها، المتقدم منها والسائر في طريق النمو، وعلى مســـتوى الاقتصاد الواحد بين الممولين وطالبي التمويل وبين الاقتصاد المنتج والاقتصاد الخدمي، وتبدي كثير من الدراسات والتعليقات التي تظهر هنا وهناك تفاؤلاً باحتمال تحقق مثل هذا الدور الجديد للصندوق، والذي هو في واقع الحال عودة إلى الدور الذي أعلن عند إنشاء الصندوق في بادئ الأمر. وغني عن البيان أن هذه النار التي تحركت تحـــت الرماد لمصلحة إعادة بعث الحياة من جديد في صندوق النقد الدولي تحتاج إلى ما هو أكثر من التنظير المجرد لتنتقل إلى عمل محسوس. وعلى الرغم مما يصاحب ذلك من تشكيك لدى العديد من المراقبين الذين، ولأسباب متعددة، لا يثقون بأهمية تضخيم حجم صندوق النقد الدولي وتثوير مسؤولياته على النحو السابق فإن الإشارات الدوليـــة الرسمية الأولى تعطي أسباباً قوية لدى الكثير من المراقبين للتفاؤل، ومن ذلك:

١. قدمت مجموعة العشرين G20 دعماً تمويلياً كبيراً للصندوق حيث قررت المجموعة في القمة التي انعقـــدت في لندن في ٢ إبريل ٢٠٠٩ ضخ ٥٠٠ بليون دولار لزيادة موارد الصندوق المالية[٤٣]، وعادت المجموعـــة لتأكيـــد التزامها هذا في قمتها التالية التي عقدت في بتسبرج في ٢٥ سبتمبر لنفس العام، موضحة أن تقديم هـــذه المبـــالغ للصندوق سيتم وفق اتفاقيات استقراض جديدة، وذلك لدعم السيولة لديه والتي يستخدمها لمنح القروض للـــدول الأعضاء في الحالات الطارئة[٤٤].

٢. أعلن الاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠٠٩ التزامه بتقديم دعم مالي لموارد الصندوق يبلغ نحـــو ١٠٠ بليـــون دولار أمريكي لتعزيز قدرات الصندوق الإقراضية[٤٥]، وفي هذا الإطار وقعت بريطانيا والصـــندوق في ١ ســـبتمبر ٢٠٠٩ اتفاقية تقدم بريطانيا بموجبها دعما ماليا له يصل إلى حوالي ١٥,٥ بليـــون دولار أمريكـــي[٤٦]، ووقعـــت السويد والصندوق في ٩ إبريل ٢٠١٠ اتفاقية مماثلة تقدم بموجبها السويد للصندوق حـــوالي ٣,٣ بليـــون دولار أمريكي[٤٧]، كما وقعت فنلندا اتفاقية في ذات الإطار في ٢٦ إبريل ٢٠١٠ تقدم بموجبها فنلندا للصندوق حـــوالي ١,٧ بليون دولار أمريكي[٤٨].

٣. وقعت البرازيل والصندوق في ٢٢ يناير ٢٠١٠ اتفاقية تتيح للبرازيل شراء أوراق مالية متوسطة الأجل من إصدارات الصندوق بقيمة ١٠ بليون دولار أمريكي، وتوفر هذه الاتفاقية للبرازيل وسيلة استثمارية مأمونـــة، وفي ذات الوقت تقوي قدرة الصندوق المالية على الإقراض لمساعدة الدول الأعضاء في التخفيف من حدة الأزمة المالية المعاصرة[٤٩].

٤. أعلن الصندوق في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ أنه تم توقيع اتفاقية مع ألمانيا يحصل بموجبها الصندوق علـــى دعـــم ألماني لجهوده ومساعداته الفنية عبر التمويل ومبادلة المعلومات[٥٠].

---

[٤٣] الطريري، عبدالرحمن، **قمة العشرين..الوصفة المالية والوصفة الأخلاقية**، مقال منشور على موقع الاقتصادية الالكترونية، عدد ٥٦٥٧، ٧ إبريـــل ٢٠٠٩م.

[٤٤] أنظر موقع صندوق النقد الدولي الصفحة التالية: http://**www.imf.org**/external/pubs/ft/survey/so/2009/NEW092509A.htm.

[٤٥] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/٨٢ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٠ مارس ٢٠٠٩.

[٤٦] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/٢٩١ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ١ سبتمبر ٢٠٠٩.

[٤٧] أنظر **البيان الصحفي رقم ١٠/١٤١ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٩ إبريل ٢٠١٠.

[٤٨] أنظر **البيان الصحفي رقم ١٠/١٤١ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٩ إبريل ٢٠١٠.

[٤٩] أنظر **البيان الصحفي رقم ١٠/١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٢٢ يناير ٢٠١٠.

[٥٠] أنظر **البيان الصحفي رقم ٠٩/٣٤٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي** في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩.

ويعتبر بعض المراقبين أن هذا التوجه الدولي لدعم موارد الصندوق المالية وقدراته الفنية إنما هو دعم وتأكيد للثقة في أهمية الدور الذي يمكن للصندوق أن يلعبه مستقبلا، ومع ذلك يرى آخرون أن من المسلم به أن هناك مجموعة من الإصلاحات والتعديلات الإدارية والهيكلية والتصويتية التي لا مفر من إدخالها على بناء الصندوق وهيكليته وإدارته وآلياته ووسائله قبل أن يتمكن من القيام بما يؤمل من أدوار.

تقييم اقتصادي إسلامي لدور صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية :

منطلقات التقييم من منظور الاقتصاد الإسلامي:

يعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه "جهد منظم يبذله الاقتصاديون المسلمون من أجل نظرة جديدة إلى المشكلة الاقتصادية برمتها، بما في ذلك الجوانب المنهجية من علم الاقتصاد، بغرض طرح حلول جديدة للمشكلات القديمة والمستعصية"[٥١]. ولذا فإن الاقتصاد الإسلامي هو في واقع الحال انعكاس لروح العقيدة الإسلامية وشريعتها، التي تحكمها أسس ومبادئ راسخة أهمها ما يلي:

١. توحيد الله تعالى، فالمسلم يؤمن بوحدانية المولى عز وجل مصدقاً لقوله تعالى {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} (الإخلاص: ١)، وإن "أول ما يميز المسلم عما عداه في شتى تصرفاته وسلوكياته والتي منها سلوكياته الاقتصادية هو ما يتصف به من عقيدة التوحيد" وهذه هي "الركيزة الأم التي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي للمسلم"[٥٢].

٢. الاستخلاف، وهو "مركز شرعي جوهره تفويض وتكليف" فهو "نيابة تطلق يد الإنسان في هذا الوجود تنعماً واستهلاكاً لكفاية ذاته وإحرازاً لوجوده وتلزمه بإدارة الموارد وعمارة الأرض على ما يحدده المنهج الإلهي"[٥٣]، فقال الله ﷻ {هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} (هود: ٩).

٣. تحقيق العدالة بين الناس، وهذا ركن أساسي من أركان شرع الله ﷻ، وهو "الهدف المركزي للرسالة الإسلامية"[٥٤]، ولقد أكد المولى ﷻ على وجوب إقامة العدل واجتناب الظلم فقال تعالى {وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} (النساء: ٥٨).

وعلى مبادئ الإسلام بنيت أسس الاقتصاد الإسلامي وأهمها:

١. المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، فقال ﷻ {وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} (الحديد: ٧).

٢. حفظ المال مقصد شرعي إسلامي، وقد ضبطت الأحكام الشرعية استخدام الأموال ومن ذلك: وجوب استخدام المال في المباحات والطيبات واجتناب الخبائث، فقال تعالى {وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ} (الأعراف: ١٥٧)، ووجوب حفظ المال من التعدي فقال ﷻ {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} (البقرة: ١٨٨)، كما قال رسول الله ﷺ {أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ}[٥٥].

---

[٥١] شابرا، محمد، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، ترجمة رفيق المصري، ط١، دمشق: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص٢٨.

[٥٢] دنيا، شوقي، **دروس في الاقتصاد الإسلامي–النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، ط١، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٤٩–٥٠.

[٥٣] السبهاني، عبدالجبار، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، ط١، عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م، ص٢٣٧.

[٥٤] شابرا، محمد، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة محمد السمهوري، و محمد الزرقا، ط١، عمّان: المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٤١١.

[٥٥] البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط١، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، جزء ٣، كتاب الحيل، باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، حديث رقم ٦٩٦٥، ص١٥٤٧.

٣. تحريم الربا، فقد قال الله ﷻ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا} (البقرة: ٢٧٨)، وقال ﷻ {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} (البقرة: ٢٧٥). "فالحق الذي لا مرية فيه أن الربا قليله وكثيره، وظاهره وخفيه محرم عند الله ورسوله والمسلمين أجمعين"[٥٦]. ويمكن القول أن تحريم الربا هو النقطة الأكثر حساسية ومبدئية بالنسبة للاقتصاد الإسلامي، وذلك لما يتسبب به من أضرار اقتصادية واجتماعية عديدة منها: زيادة كلفة الاستثمار، وسوء تخصيص الموارد، وتركز الثروات بأيدي المرابين، وإيجاد صراعات طبقية وأمراض اجتماعية كالأثرة والحقد.

٤. النقود أداة للمجتمع جُعِلت لقياس القيمة وحفظها وللتوسط في المبادلات وتسوية المدفوعات والمداينات الآجلة. وقد أكد فقهاؤنا الأجلاء ذلك فقال الإمام أبو حامد الغزالي: "خلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما"[٥٧]، كذلك فإنه لا يجب تسليع النقود فلا تباع ولا تشترى أو تؤجر، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثماناً بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها"[٥٨].

٥. الموازنة بين الملكية الخاصة والملكية العامة: فالملكية الخاصة محترمة مصونة بشرط أن لا تؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة ولا تخالف المبادئ الإسلامية وقد أكدها الله تعالى بقوله {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا} (التوبة: ١٠٣). كذلك فالملكية العامة هي مطلب اجتماعي لابد منه، ويستدل على ذلك بقوله تعالى {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ} (الأنفال: ٤١)، وقول الرسول ﷺ {الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلأِ وَالنَّارِ وَثَمَنُهُ حَرَامٌ}[٥٩].

كذلك فإن الاقتصادي الإسلامي، يسعى لتحقيق أهداف الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وإن "الغاية الأسمى للشريعة الإسلامية، والغرض من تنزيلها، هو تحقيق مصلحة العباد في الدنيا والآخرة...وذلك بجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم وإخلاء المجتمع من المفاسد"[٦٠]، وذلك لأجل تمكين الإنسان من القيام بدوره في الدنيا وأداء أعباء الخلافة في الأرض التي ارتضاها الله تعالى له وسخره لها، وذلَّلَ له لأجل تحقيقها العديد من المعطيات الكونية المادية والمعنوية، فقد قال ﷻ {وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ} (الأعراف: ١٠). ويمكن إيجاز أهداف الاقتصاد الإسلامي على أنها:

١. التخصيص الأمثل للموارد الأولية، أي حُسن تعيين واختيار الاستخدامات الفعلية للموارد الأولية بين الاستخدامات المحتملة أو الممكنة البديلة.

٢. تحقيق الكفاءة الفنية في الإنتاج، وتعني تحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات الإنتاج وفق المتاح من الموارد والإمكانيات.

٣. التوزيع العادل للدخل والثروة وفق حكم رب العالمين وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، دون تحيز أو محاباة أو جور.

---

[٥٦] عبدالباسط، بدر المتولي، "الربا داء البشرية الوبيل"، **مجلة الأزهر**، القاهرة: مطبعة الأزهر، مجلد ٢٢ (١٩٥٠م)، ص٧٩٧-٨٠٠.

[٥٧] الغزالي، أبو حامد بن محمد، **إحياء علوم الدين**، بيروت: دار المعرفة، د.ت، جزء ٤، باب بيان تمييز ما يحبه الله، ص٩١.

[٥٨] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس، **مجموع الفتاوى**، ط٢، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، مجلد ١٩، ص٢٥١.

[٥٩] ابن ماجة، محمد القزويني، **سنن ابن ماجة**، بيروت: دار الفكر، د.ت، جزء ٢، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، حديث رقم ٢٤٧٢، ص٨٢٦.

[٦٠] الخياط، عبدالعزيز، **مقاصد الشريعة وأصول الفقه**، عمّان: مطابع الدستور التجارية-على نفقة وبرعاية البنك الإسلامي الأردني، ٢٠٠٠م، ص١٧.

٤. تحقيق الاستقرار الاقتصادي كمطلب شرعي يسهم في "تخفيض حالات عدم المساواة التي يسببها الركود والتضخم والتقلبات الشاذة في الأسعار وأسعار الصرف"[٦١].

٥. تحقيق النمو الاقتصادي، فيرى كثير من الاقتصاديين "أن القيم التي يدعو الإسلام إليها ويجعلها أساساً تربوياً ونهجاً سلوكياً، تعتبر أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية"[٦٢]، فقد حث الإسلام على العمل والإنتاج، وقرن العمل بالعبادة لحفز الإنسان على عمارة الأرض وتحقيق التنمية فيها، وقد قال ﷺ {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} (التوبة: ١٠٥).

وإن الحكم على الأنشطة والمستجدات والتعاملات المختلفة من منظور اقتصادي إسلامي يكون بالتحقق من مدى مطابقتها لأسس والاقتصاد الإسلامي وصيانتها، ومدى تحقيقها لأهدافه ومقاصده.

تقييم إسلامي لدور الصندوق في الأزمة المالية العالمية المعاصرة:

إن محاولة فحص وتقييم أداء الصندوق إبان الأزمة المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، وفي ضوء أسس وأهداف الاقتصاد الإسلامي والمشار إليها آنفاً، تقود إلى تقديم الملاحظات التالية:

١. من حيث المبدأ فإن سعي الصندوق إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي إلى المجتمع الاقتصادي الدولي إبان هذه الأزمة هو هدف مؤصل وجوهري في الاقتصاد الإسلامي، لكن العديد من الدراسات التي تناولت تعاملات الصندوق مع الدول الأعضاء إبان الأزمات الاقتصادية السابقة أشارت إلى أن أهداف الصندوق الفعلية تتمحور حول تحقيق الهيمنة والسيطرة للدول المانحة على الدول المستضعفة. وإذا ما أظهرت نتائج تطبيق الدول الأعضاء لتوصيات الصندوق إبان الأزمة المعاصرة أنها أدت إلى زيادة إخضاع الدول المدينة إلى الدول الدائنة وإيقاعها فريسة في فخ التبعية، فإن ذلك بكل تأكيد لا يمكن أن يتماشى وعقيدة الاقتصاد الإسلامي التي ترفض التبعية والخضوع، وتؤكد على ضرورة استقلال المسلم شخصاً كان أو كياناً معنوياً أو دولة، لذا فإنه يُخشى أن يستغل المهيمنون على إدارة الصندوق من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأزمة لتوجيه توصيات وإرشادات الصندوق للدول الأعضاء بما يحقق مصالحها الخاصة بشكل أساسي وبغض النظر عن تبعات هذه السياسات والتوجيهات المشار بها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

٢. أن الأداة الأولى التي يعتمد عليها الصندوق في تحقيق أهدافه هي الرقابة والإشراف، وإن الدول التي انضمت إلى عضوية الصندوق قد خولته بذلك ليكون مديرا للنظام النقدي العالمي وقطبا من أقطاب إدارة الاقتصاد العالمي وارتضته مسئولا وخولته سلطات تمنحه الحق في الاطلاع على ما يلزم من بيانات ومعلومات عن اقتصادياتها ليتمكن من أداء دوره على نحو كفؤ، إلا أن مسألة الرقابة والإشراف هي في واقع الحال صورة من صور الولاية والوصاية، وبذلك فإن الصندوق يعد وليا على أعضائه من الدول الإسلامية، وهذا يقودنا لمسألة ولاية غير المسلم على المسلم، وهو أمر لا يُقبل من منظور شرعي وذلك لقوله تعالى {وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً} (النساء: ١٤١) ومعنى الآية "إن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا شرعاً، وبتفسير آخر لن يجعل الله تعالى للكافرين على المؤمنين "حجة عقلية ولا شرعية يستظهرون بها إلا أبطلها

[٦١] شابرا، محمد، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة محمد السمهوري، و محمد الزرقا، ط١، عمّان: المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٢٧٣.

[٦٢] الشافعي، عبدالرحيم، **المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي**، ط١، إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص١٧٤.

ودحضت"[٦٣]، ويتضح من ذلك أن ولاية الكافر ورياسته على المسلم لا تصح، وقال تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ} (النساء: ٥٩) وقوله تعالى (منكم) تعني الذين آمنوا حيث أنهم المخاطبون في الآية الكريمة، كذلك فإن قول رسول الله ﷺ {الإِسْلاَمُ يَعلو ولا يُعلى عليه}[٦٤] تدلل على عدم جواز علو غير المسلم عبر الولاية أو غيرها على المسلم.

٣. يتضح الخلل الأكبر من المنظور الشرعي الإسلامي في تعامل الصندوق إبان هذه الأزمة المعاصرة إذا ما نظرنا إلى الآلية الرئيسية التي اعتمد عليها لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الأزمة، ألا وهي الإقراض، وهي آلية التي لا يمكن قبولها من منظور اقتصادي إسلامي، وذلك لسببن:

أ) أن جميع قروض الصندوق تقدم للدول الأعضاء وفق إطار ربوي، وهو ما لا يمكن قبوله من منظور شرعي إسلامي.

ب) تعد قروض الصندوق، وبحسب ما وجدت العديد من الدراسات، الأداة الأخطر وذراعه الطولى في فرضه لسلطاته على الدول الأعضاء، وتمكين الدول الغربية المهيمنة عليه من بسط هيمنتهم ونفوذهم على الدول المقترضة النامية والاستحواذ على خيراتها ومقدرات شعوبها. ويتضح ذلك بجلاء عند الاطلاع على فحوى برامج الإصلاح التي يعدها الصندوق، واشتراطاته المقترنة في الغالب الأعظم بموافقته على منح القروض، والتي أظهرت التجارب السابقة للدول الأعضاء مع الصندوق في هذا المجال أنها تسببت على المدى المتوسط والبعيد بتراكم المديونيات الخارجية لهذه الدول المقترضة ودخولها في دوامة من الاقتراض لأجل إعادة جدولة الديون ومن ثم السداد، الأمر الذي جعلها أسيرة في سجن هذه المديونية دون توفر فرص مناسبة لإمكانيات الفكاك، وتكبيل تلك الدول بسلاسل من الديون الدولية والفوائد المتراكمة. وإذا كان هذا هو الحال، فإن مقصد الشريعة الإسلامية في تحقيق المصلحة للعباد ودرء المفسدة عن المجتمع الإسلامي قد غاب أو غُيِّب بجلاء، وحل محله قيام التبعية للدائنين من غير الدول الإسلامية، وعليه فإن القبول بقروض الصندوق ينطوي عن شبهة شرعية جلية يصعب إغفالها أو تبريرها.

٤. يستطيع المتتبع لمساعدات الصندوق المقدمة إبان الأزمة أن يلحظ بيسر أن تحديد مبالغ الدعم المالي التي قدمت للدول الأعضاء ترتكز إلى حجم حصة الدولة العضو لدى الصندوق وليس على مدى حاجتها لهذا الدعم أو قدرتها على الاستفادة منه بشكل إيجابي، وكذلك فإن الصندوق قد تعامل مع بعض الدول باهتمام وحرص شديدين، في حين كان متراخيا إلى حد ما مع البعض الآخر، فلم يتعامل الصندوق بأسلوب واحد مع الدول الأعضاء و لم تكن مساعداته المالية المقدمة لهم إبان الأزمة المعاصرة مضبوطة بمعايير محددة، ففي حين أظهر اهتماما بالغاً وحثيثاً بمساعدة بعض الدول الأعضاء وُجد متقاعساً مع دول أخرى، ويبدو أن هذا الأمر يرتبط بشكل ما بتحقق مصالح الدول المهيمنة على إدارته وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ولذا فإن استفادة الدول الأعضاء من الدعم المالي للصندوق، وبغض النظر عن كونه مرفوض تماما من حيث المبدأ لأنه في إطار قرض ربوي، ولأنه يقود في الغالب الأعم إلى التبعية للدائنين، إلا أنه كذلك جاء مناقضاً لمبدأ العدالة ولا يمكن بحال من الأحوال أن يجاز شرعاً أي نظام أو عمل أو هيكل مؤسسي لا يقوم على تحقيق العدالة.

---

[٦٣] أنظر تفسير القرطبي، موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية الصفحة التالية **http://quran.al-islam.com/**Tafseer/DispTafsser.asp?l=arb&taf=KORTOBY&nType=1&nSora=4&nAya=141.

[٦٤] **صحيح البخاري**، الجزء ١، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام، ص٣٠٤.

الخاتمة:

قدم هذا البحث وصفاً لواقع صندوق النقد الدولي ودوره في إدارة الاقتصاد الدولي، وعرَّف بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، ثم تناول بشيء من التفصيل دور الصندوق في هذه الأزمة من منظور اقتصادي وضعي وإسلامي، ولقد أظهرت الدراسة الوصفية والتحليلية لأداء الصندوق إبان هذه الأزمة النتائج التالية:

١. لم يقم الصندوق بدوره الرقابي والإشرافي بشكل ناجح إبان هذه الأزمة، وإن استخدام القائمين على إدارة الصندوق لنتائج العمليات الرقابية والإشرافية لم يكن موفقاً، بل إنه جاء مخيباً للآمال، ولذا يمكن القول بأن الصندوق إما أنه قد عجز عن جمع المعلومات اللازمة لأداء دوره الرقابي أو أن قصوراً إداريا جعله عاجزاً عن استخدام المعلومات المتوافرة لديه لمنع اندلاع الأزمة أو التنبيه بقرب حلولها فجاءت مفاجئةً للجميع على النحو الذي حدث.

٢. في شأن المساعدات الفنية للصندوق يمكن القول من ناحية عملية وإجرائية أن خبراء الصندوق ورجالاته قد واظبوا على السعي الحثيث لأداء دورهم عبر إجراء الزيارات والمباحثات مع الدول الأعضاء، ولكن هذه الزيارات والمباحثات قد تمخضت عن أحد موقفين في جميع الحالات، فكان الصندوق إما مؤيداً ومادحاً وداعماً ومرحباً باجتهادات وخطط الدول الأعضاء الاقتصادية لمجابهة الأزمة كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وكندا والأردن، أو ناصحا وموجهاً كما حدث مع بلغاريا ومصر، إلا أن توجيهاته جاءت عامة وغير متشددة، وغاب عنها الحزم والتفصيل اللازمين لمساعدة الدول الأعضاء على نحو أمثل.

٣. في شأن مساعدات الصندوق المالية المقدمة للدول الأعضاء لمساعدتهم على تجاوز الأزمة المعاصرة فقد كانت دوماً مجزأة إلى دفعات، ومرتبطة ببرامج إصلاحية تعدها الدولة المقترضة ويوافق عليها خبراء الصندوق، وتُلزِم هذه البرامج الدولة العضو بتنفيذ إجراءات اقتصادية معينة وتعطي الصندوق الحق بمتابعة منتظمة ومجدولة لمدى التزام الدولة العضو بتنفيذ هذه الإجراءات لأجل استكمال تقديم دفعات الدعم المالي المقرر. إلا أن هناك تساهلاً أبداه الصندوق في شأن درجة الالتزام والجدية في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها مع بعض الدول الأعضاء مثل الباكستان. كذلك فإنه من حيث سرعة تقديم الدعم المالي وابتكار آليات مناسبة لتقديم القروض أو بذل جهود إضافية لحشد دعم مالي دولي مساعد يقدم للدول الأعضاء من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته، فقد بادر الصندوق إلى دعم بعض الدول فوراً وتفانى في ذلك، إما لحاجتها الماسة فعلاً للمساعدة في تجنب انهيار اقتصادي كامل وجدي كما هو الحال في أيسلندا، أو لأهمية الدولة العضو على الصعيد الدولي أو الإقليمي من ناحية اقتصادية أو سياسية مثل الباكستان والمكسيك وكوريا الجنوبية، ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى الأهمية التي تمثلها هذه الدول للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فالمكسيك هي الجارة الأقرب لها وخاصرتها الجنوبية التي إن تدهورت أوضاعها الاقتصادية انعكس ذلك مباشرة على جارتها العظمى، وكذلك فإن كوريا الجنوبية تعتبر حجر الزاوية في السياسة الأمريكية لمواجهة كوريا الشمالية بما تمثله من تهديد للولايات المتحدة، وتعد باكستان قاعدة لانطلاق ما يسمى بالحرب على الإرهاب، ويعد هذا مؤشراً واضحاً على توجيه سياسات الصندوق وأنشطته لدعم توجهات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية المالك الأكبر لموارد الصندوق والمهيمن الأقوى على إدارته.

٤. أظهر التقييم الاقتصادي الإسلامي لأداء الصندوق إبان الأزمة المعاصرة أن تعاملاته وأنشطته لا تنسجم في معظمها مع معطيات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، فوسائل الصندوق في معالجة الأزمة هي في معظمها لا تحوز الموافقة الشرعية الإسلامية، فرقابته وإشرافه على الأعضاء من الدول الإسلامية تدخل في باب ولاية غير المسلم على المسلم وهو أمر مرفوض من منظور شرعي، ومساعداته الفنية، وإن كانت مقبولة من حيث الشكل الظاهري، إلا أنه يُخشى أن تقود إلى إخضاع الدول الإسلامية لهيمنة وتبعية للدول القائمة على إدارة الصندوق وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو كذلك أمر لا يمكن قبوله من منظور شرعي إسلامي، وأخيراً فإن مساعدات الصندوق المالية أتت دوما في إطار القرض الربوي، وليس غافلاً عن أحد مدى القطعية في تحريم الربا في التشريع الإسلامي، وعليه فإن دور الصندوق في الأزمة المالية المعاصرة من منظور إسلامي هو دور غير مقبول ولا يمكن تكييفه بما ينسجم مع الأحكام الشرعية الإسلامية في ظل الوضع الحالي لإدارة الصندوق وتوجهاته.

٥. تمثل الأزمة المالية القائمة مفترق طرق رئيسي بالنسبة للصندوق إما أن تكون فرصة تاريخية لوضعه من جديد على المسار الذي يفترض أن يتخذه لصالح دعم الاستقرار الاقتصادي العالمي وفق مبادئ الحق والعدل التي غيبتها مطامع الهيمنة لعدة عقود سابقة، وإما أن تكون توثيقاً لعجزه عن التعامل مع أزمة بحجم هذه الأزمة خاصة حين أصابت الفكر الرأسمالي في الصميم. لقد تسببت الأزمة بتوجيه الأنظار إلى الصندوق وتنامي الشعور بالحاجة إلى تدخلاته، وفي نفس الوقت كشفت عن مدى عجزه المادي عن المساعدة في مثل هذه الأزمات الكبرى، الأمر الذي دفع بالدول العظمى إلى التسابق لدعم موارده المالية فكانت اتفاقية اقتراض الصندوق من اليابان واتفاقياته مع الاتحاد الأوروبي والدعم البرازيلي لموارده وما إلى ذلك.

وفي ضوء النتائج المبينة أعلاه، فقد خلُص البحث إلى تقديم التوصيات التالية:

١. إن حدة الأزمة وتداعياتها أكدت وجود خلل في فلسفة وآليات وسياسات الصندوق فأصبحت متطلبات الإصلاح أكثر وضوحاً وإلحاحاً، فأداء الصندوق لدوره المؤمل منه بكفاءة وعدالة يستلزم اتخاذ إجراءات جادة من قبل القائمين عليه لتدعيم موارده المالية بشكل جذري ودائم، والسعي لإدخال إصلاحات جوهرية على أسلوب إدارته وآلية تقديمه لمساعداته الفنية والمالية للدول الأعضاء، ولذا فإن على الصندوق العمل بجدية لتعديل نظام التصويت وتوزيع الحصص فيه ليصبح أكثر عدالة ويسهم في تحقيق كفاءة الأداء.

٢. بعدما أظهرته الدراسة من وجود تحفظات وشبهات شرعية جلية حول أنشطة الصندوق فإن الدول الإسلامية الأعضاء باتت مدعوة إلى الانتباه لهذه الشبهات الشرعية والعمل على حث الصندوق للخلاص منها، ليس لأجل إعلاء راية الإسلام، فهذا منطق لن يفقهه بالطبع رجالات الصندوق واقتصاديو العالم، بل لتحقيق الصالح العام وإرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي العالمي وتفادي الوقوع في أزمات اقتصادية تفتك بمقدرات شعوب العالم وتهدد حياتهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وإن كانت هذه الدعوة تبدو غير واقعية أو منسجمة مع واقع الاقتصاد العالمي، فإن الدول الإسلامية مطالبة على أقل وجه بالنأي عن التعاملات المشبوهة مع الصندوق، فتحفظ نفسها ومواطنيها من الوقوع في فخ المديونية الربوية والتبعية لغير المسلمين.

٣. جميع الاقتصاديين الإسلاميين مدعون بجد للسعي لإيجاد بديل مؤسسي للصندوق تعتمد عليه الدول الإسلامية ومن أراد الانضمام إليها في إدارة النظام النقدي العالمي بعدالة وكفاءة، وتساعد الدول الأعضاء في

معالجة مشكلاتهم الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي ولكن في إطار شرعي إسلامي، وقد قال تعالى {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ} (إبراهيم: ١٢).

ولقد أثار هذا البحث أسئلة تحتاج إلى متابعة جهود الباحثين الاقتصاديين الإسلاميين للوقوف على إجابات وافية لها، فما هي حاجة الدول الإسلامية للانضمام إلى عضوية الصندوق، وما مدى تحقيق المصلحة لهم من وراء ذلك؟، وإذا كانت وسيلة الصندوق الرئيسية للمساعدة هي القروض الربوية المشروطة بإجراءات تعود بالويلات والدمار والتخلف والخراب، وإذا كان الصندوق قد وقف عاجزاً عن مجابهة هذه الأزمة بمنع حدوثها أو التحذير منها، و لم يتمكن من تقديم الدعم للدول الأعضاء إلا بعد حصوله هو على دعم مالي من دول أخرى، فما الجدوى إذن من اللجوء إليه والرضوخ لاشتراطاته والأخذ بمشوراته؟، ألا يقدم الفكر الاقتصادي الإسلامي أسساً ومبادئ وآليات يمكن الاعتماد عليها لبناء مؤسسة اقتصادية دولية بديلة تعمل على إدارة النظام النقدي الدولي بما يحقق النفع والمصلحة لجميع الأمم وفق حكم الله تعالى الذي ارتضاه لبني البشر وجسده لهم في أحكام الشريعة الإسلامية؟!.

والله الموفق والمستعان.